

بيان من رئيس مجلس الأمن

يؤكد مجلس الأمن من جديد مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد كذلك أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره إنما يشكل أحد التهديدات الأشد خطورة التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، وأن أية أعمال إرهابية تُعتبر إجرامية لا مبرر لها، بغض النظر عن حوافرها ومكان ارتكابها وتوقيتها والجهة التي ترتكبها.

ويعيد مجلس الأمن تأكيد احترامه لسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ويؤكد مجلس الأمن أنه لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي ديانة أو جنسية أو حضارة، ويشدد في هذا الصدد على أهمية تعزيز التسامح والحوار بين الأديان.

ويشدد مجلس الأمن على أنه لا يمكن دحر الإرهاب إلا باتباع نهج يتسم بالمشاركة والشمول ويقتضي من جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني حسب الاقتضاء المشاركة والتعاون على نحو فعال في منع التهديدات الإرهابية وإضعافها وعزلها وإبطالها، وفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن على الدول الأعضاء أن تضمن امتثال أي تدابير تتخذها من أجل مكافحة الإرهاب لميثاق الأمم المتحدة ولسائر الالتزامات المقطوعة بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني.

ويكرر المجلس التأكيد على أن الدول الأعضاء يقع عليها التزام بالامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم، إيجابا أو سلبا، إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في أعمال إرهابية أو المرتبطين بها، بسبل منها قمع تجنيد الجماعات الإرهابية الأفراد، بما يتماشى والقانون الدولي، ومنع تزويد الإرهابيين بالسلاح.

ويشدد مجلس الأمن على أهمية التنفيذ السريع والفعال لقراراته ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ويشير في هذا الصدد ضمن جملة قرارات إلى قراراته ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤).



ويشير مجلس الأمن كذلك، كما شيا مع مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، إلى أن مكافحة التطرف العنيف، الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب، بما في ذلك منع نشر التطرف لدى الأفراد وتجنيدهم وحشدهم في صفوف الجماعات الإرهابية وتحويلهم إلى مقاتلين إرهابيين أجنبى، تعد عنصرا أساسيا في التصدي لتهديد السلم والأمن الدوليين الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، على النحو المؤكد في القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، ويحيط علما، في هذا الصدد، بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، ويلاحظ كذلك أن الجمعية العامة رحبت بمبادرة الأمين العام وأحاطت علما بالخطة المذكورة، التي سيتواصل النظر فيها أثناء استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه ٢٠١٦ وفي محافل أخرى ذات صلة.

ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (العروف أيضا باسم داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات تعد خطابات مشوهة تستند على التفسير الخاطئ للدين وتصويره في غير صورته لتبرير العنف، وهي خطابات تستخدم لتجديد أفعال ومقاتلين إرهابيين أجنبى، وتعبئة الموارد، وحشد الدعم من المعاطفين، ولا سيما من خلال استغلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك عن طريق الإنترنت وسائط التواصل الاجتماعي.

ويسلم مجلس الأمن بالدور الذي يمكن أن يؤديه ضحايا الإرهاب على الخصوص، ضمن أصوات أخرى مشروعة، في التصدي لشعر التطرف الذي يبرح إلى العنف، وإعداد الحملات القوية في وسائط التواصل الاجتماعي وبذل الجهود الرامية إلى بث الرسائل المضادة في سبيل التصدي للخطاب الإرهابي ومحاولات التجديد عبر الإنترنت.

ويلاحظ مجلس الأمن كذلك، في هذا الصدد، الحاجة الملحة إلى التصدي على الصعيد العالمي لأنشطة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات في مجال التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية والتجديد لأجلها ويسلم بضرورة أن ينظر المجتمع الدولي في بلورة فهم دقيق للكيفية التي تحفز بها هذه الجماعات آخرين لارتكاب أعمال إرهابية أو للانضمام إلى صفوفها؛ وإيجاد أكثر الوسائل فعالية لمكافحة الدعابة الإرهابية والتحرير والتجديد، بما في ذلك عن طريق الإنترنت، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وتنظيم حملة لشعر الخطاب المضاد من أجل تشجيع وإبراز أولئك الذين ينددون علانية بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات في سبيل إظهار المعاطات والتناقضات في خطابات الإرهابيين، جيشا يكون ذلك مطبقا،

مع التسليم بضرورة تلاؤم هذه الحملة مع السياقات الوطنية؛ والقيام بالتوعية العامة، بسبل منها التثقيف بالخطابات المضادة للإرهاب؛ وإيجاد سبل أكثر فعالية للحكومات للمشاركة مع الجهات الفاعلة المناسبة في المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، وشركاء الصناعة في القطاع الخاص، حسب الاقتضاء، من أجل التصدي لمساعي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات لنشر التطرف لدى الأفراد وتجنيدهم؛ وتعزيز آليات التعاون الدولي؛ وتحديد الاحتياجات الإضافية ذات الصلة للدول الأعضاء في مجال الهياكل الأساسية والقدرات؛ وحشد الموارد اللازمة حيثما تكون هناك حاجة إليها.

وبناء على ذلك، يطلب مجلس الأمن إلى لجنة مكافحة الإرهاب أن تقوم، بالتشاور الوثيق مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وغيرها من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، ولا سيما مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وكذلك الدول الأعضاء المهتمة، بتقديم مقترح "إطار دولي شامل" إلى المجلس بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، يكون مقرونا بالمبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة الموصى بها من أجل التصدي بفعالية، وفقا للقانون الدولي، للطرق التي يستخدم بها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات خطاباتهم لتشجيع وتحفيز وتجنيد آخرين لارتكاب أعمال إرهابية، بما في ذلك عبر حملة خطابات مضادة، على غرار حملات أخرى تضطلع بها الأمم المتحدة، إضافة إلى خيارات لتنسيق تنفيذ الإطار وتعبئة الموارد على النحو اللازم، ويشدد، في هذا الصدد، على الدور الرئيسي للدول الأعضاء فيما يتعلق بالأنشطة والترتيبات المرتبطة بهذا الإطار، ويرحب بجهودها المتواصلة لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات وإقامة الشراكات ذات الصلة مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية بغية التصدي لخطابات الجماعات الإرهابية وللتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية.

安全理事会主席的声明

安全理事会重申其根据《联合国宪章》承担的维护国际和平与安全的首要责任。

安全理事会还重申，一切形式和表现的恐怖主义都是对国际和平与安全的最严重威胁之一，任何恐怖行为，不论其动机为何，在何时何地发生，何人所为，都是不可开脱的犯罪行为。

安全理事会重申它根据《宪章》尊重所有国家的主权、领土完整和政治独立。

安全理事会强调，不能也不应将恐怖主义与任何宗教、国籍或文明联系起来，并为此强调弘扬容忍和促进不同宗教间对话的重要性。

安全理事会强调，只有根据联合国全球反恐战略，采取持久、全面的对策，让所有国家、国际组织和区域组织以及酌情让民间社会积极参与和协作，以遏制、削弱、孤立恐怖主义威胁并使其失去能力，才能战胜恐怖主义。

安全理事会重申，会员国必须确保为打击恐怖主义采取的措施均符合《联合国宪章》，符合国际法、特别是国际人权法、难民法和人道主义法规定的其他所有义务。

安全理事会重申，会员国有义务不向参与恐怖行为或与其有关联的实体或人提供任何形式的支助，不管是积极或消极的支助，包括按照国际法制止招聘恐怖主义团伙的成员，并制止向恐怖分子提供武器。

安全理事会着重指出，必须迅速有效地执行安理会各项反恐决议，并为此回顾其中的第 1373(2001)、第 1624(2005)和第 2178(2014)号决议。

安全理事会还根据它维护国际和平与安全的首要责任并根据《联合国宪章》回顾，如第 2178(2014)号决议所述，暴力极端主义助长恐怖主义，反对暴力极端主义，包括防止个人激进化、招募和动员个人加入恐怖团体和成为外国恐怖主义作战人员，是消除外国恐怖主义作战人员对国际和平与安全的威胁的一个要点，在这方面注意到秘书长的防止暴力极端主义行动计划，还注意到大会欢迎秘书长的举措，并注意到所述行动计划，将在 2016 年 6 月联合国全球反恐战略审查过程中并在其他相关论坛中进一步审议这一计划。

安全理事会关切地注意到，伊拉克和黎凡特伊斯兰国(伊黎伊斯兰国，又称达伊沙)、基地组织及相关个人、团体、企业和实体通过对宗教的错误理解和歪曲编造故事，为暴力行为寻找理由，并利用这些故事来招募支持者和外国恐怖主义作战人员，筹集资金，获取同情者的支持，特别是利用包括因特网和社交媒体在内的信息和通信技术。

安全理事会认识到,除了其他人合法发表意见看法外,恐怖主义受害者尤其可以发挥作用,阻止从激进化走向暴力,积极开展社交媒体宣传活动和进行反宣传,驳斥恐怖主义宣传,阻止在线招募活动。

安全理事会在这方面还注意到,迫切需要在全球打击伊黎伊斯兰国(达伊沙)、基地组织及相关个人、团体、企业和实体煽动和招募人员以实施恐怖行为的活动,认识到国际社会应考虑认真了解这些团体用哪些方式来鼓动他人实施恐怖行为或进行招募;在尊重国际法、包括国际人权法的同时,找到阻止恐怖主义宣传、煽动和招募的最有效途径;开展反宣传运动,鼓励积极反对伊黎伊斯兰国(达伊沙)、基地组织及相关个人、团体、企业和实体的人揭露恐怖主义宣传的虚假和相互矛盾之处并扩大这些人的队伍,同时确认需要根据本国情况开展这一运动;提高公众的认识,包括开展反对恐怖主义宣传的教育;制订政府酌情与有关民间社会行动者、地方社区和私营行业伙伴开展协作的更有效的方式,以阻止激进化,阻止伊黎伊斯兰国(达伊沙)、基地组织及相关个人、团体、企业和实体进行招募;加强国际合作机制;查明会员国的其他相关基础设施和能力需求;为需要资源的地方筹集必要的资源。

因此,安全理事会请反恐怖主义委员会与反恐执行局和其他相关联合国机构、国际和区域组织(特别是反恐执行队办公室)以及有关会员国密切协商,在 2017 年 4 月 30 日前向安全理事会提交关于“综合性国际框架”的提案,同时提交准则和最佳做法,以便依循国际法有效地制止伊黎伊斯兰国(达伊沙)、基地组织及相关个人、团体、企业和实体利用它们的宣传来鼓励、激励和招募他人实施恐怖行为,包括根据联合国的同类活动开展反宣传活动,并提交方案以便协调有关框架的执行工作,筹集必要资源,为此强调会员国在根据框架开展的活动和安排中发挥主要作用,欢迎它们继续努力加强机构间合作与协调,与相关私营部门、民间社会、宗教、教育和文化机构进行协作,反驳恐怖团体的宣传,阻止它们煽动恐怖行为。

Statement by the President of the Security Council

The Security Council reaffirms its primary responsibility for the maintenance of international peace and security, in accordance with the Charter of the United Nations.

The Security Council further reaffirms that terrorism in all its forms and manifestations constitutes one of the most serious threats to international peace and security, and that any acts of terrorism are criminal and unjustifiable, regardless of their motivation, wherever, whenever and by whosoever committed.

The Security Council reaffirms its respect for the sovereignty, territorial integrity and political independence of all States in accordance with the United Nations Charter.

The Security Council emphasizes that terrorism cannot and should not be associated with any religion, nationality or civilization, and in this regard stresses the importance of promoting tolerance and inter religious dialogue.

The Security Council stresses that terrorism can only be defeated by a sustained and comprehensive approach involving the active participation and collaboration of all States, international and regional organizations and civil society as appropriate, to impede, impair, isolate and incapacitate the terrorist threat, consistent with the United Nations Global Counter-Terrorism Strategy.

The Security Council reaffirms that Member States must ensure that any measures taken to counter terrorism comply with the Charter of the United Nations and all other obligations under international law, in particular international human rights law, international refugee law, and international humanitarian law.

The Security Council reiterates the obligation of Member States to refrain from providing any form of support, active or passive, to entities or persons involved in or associated with terrorist acts, including by suppressing recruitment of members of terrorist groups, consistent with international law, and eliminating the supply of weapons to terrorists.

The Security Council underlines the importance of prompt and effective implementation of its resolutions related to the fight against terrorism, and recalls in this regard among others its resolutions 1373(2001), 1624 (2005) and 2178 (2014).

The Security Council, consistent with its primary responsibility for the maintenance of international peace and security, in accordance with the Charter of the United Nations, further recalls that countering violent extremism, which can be conducive to terrorism, including preventing radicalization, recruitment, and mobilization of individuals into terrorist groups and becoming Foreign Terrorist Fighters (FTFs) is an essential element of addressing the threat to international peace and security posed by Foreign Terrorist Fighters, as underlined in resolution 2178 (2014), and in this regard, takes note of the Secretary General's Plan of Action to prevent

violent extremism, and further notes that the General Assembly has welcomed the initiative by the Secretary-General and took note of said Plan, which will be subject to further consideration during the United Nations Global Counter-Terrorism Strategy review in June 2016, as well as in other relevant forums.

The Security Council notes with concern that the Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL, also known as Da'esh), Al- Qaida, and associated individuals, groups, undertakings and entities, craft distorted narratives that are based on the misinterpretation and misrepresentation of religion to justify violence, which are utilized to recruit supporters and Foreign Terrorist Fighters (FTFs), mobilize resources, and garner support from sympathizers, in particular by exploiting information and communications technologies, including through the Internet and social media.

The Security Council recognizes the role that victims of terrorism in particular, among other legitimate voices, can play in countering radicalization to violence, and to develop robust social- media campaigns and counter messaging efforts to counter terrorist narratives and online recruitment attempts.

The Security Council further notes, in this regard, the urgent need to globally counter the activities of ISIL (Da'esh), Al - Qaida and associated individuals, groups, undertakings and entities to incite and recruit to commit terrorist acts and recognizes that the international community should consider: developing an accurate understanding of how these groups motivate others to commit terrorist acts or recruit them; developing the most effective means to counter terrorist propaganda, incitement and recruitment, including through the Internet, in compliance with international law, including international human rights law; developing a counter narrative campaign to encourage, and amplify active denouncers of ISIL (Da'esh), Al- Qaida and associated individuals, groups, undertakings and entities to point out the fallacies and inconsistencies of terrorist narratives, where applicable, while recognizing the need for such a campaign to be adaptive to national contexts; raising public awareness, including through education regarding counter terrorist narratives; developing more effective ways for governments to partner with appropriate civil society actors, local communities and private sector industry partners, as applicable, to counter radicalization and recruitment efforts of ISIL (Da'esh), Al - Qaida and associated individuals, groups, undertakings and entities; strengthening international cooperation mechanisms; identifying any additional relevant infrastructure and capability needs of Member States; and mobilizing necessary resources to where there is need.

The Security Council, accordingly, requests the Counter-Terrorism Committee, in close consultations with the CTED and other relevant United Nations bodies and international and regional organizations in particular the CTITF office, as well as interested Member States, to present a proposal to the Security Council by 30 April 2017 for a “comprehensive international framework”, with recommended guidelines and good practices to effectively counter, in compliance with international law, the ways that ISIL (Da'esh), Al - Qaida and associated individuals, groups, undertakings and entities use their narratives to encourage, motivate, and

recruit others to commit terrorist acts, including with a counter narrative campaign, consistent with any similar campaign undertaken by the United Nations, as well as options for coordinating the implementation of the framework and mobilizing resources as necessary, emphasizing, in that regard, the primary role of Member States with regard to activities and arrangements consistent with such framework and welcoming their continuing efforts to enhance inter agency cooperation and coordination and establish relevant partnerships with private sector, civil society, religious, educational and cultural institutions with a view to countering the narratives of terrorist groups and incitement to commit terrorist acts.

Déclaration du Président du Conseil de sécurité

Le Conseil de sécurité rappelle qu'en vertu de la Charte des Nations Unies il a la responsabilité principale du maintien de la paix et de la sécurité internationales.

Le Conseil réaffirme que le terrorisme, sous toutes ses formes et dans toutes ses manifestations, constitue une des menaces les plus graves contre la paix et la sécurité internationales et que tous les actes de terrorisme sont criminels et injustifiables, quels qu'en soient les motivations et les auteurs et indépendamment de l'endroit et du moment où ils sont perpétrés.

Le Conseil réaffirme également son respect pour la souveraineté, l'intégrité territoriale et l'indépendance politique de tous les États, conformément à la Charte.

Le Conseil souligne que le terrorisme ne peut et ne saurait être associé à une religion, une nationalité ou une civilisation, quelle qu'elle soit, et, ce faisant, insiste sur l'importance de promouvoir la tolérance et le dialogue interconfessionnel.

Le Conseil déclare avec insistance que le terrorisme ne peut être vaincu qu'à la faveur d'une démarche suivie et globale, faisant appel à la participation et à la collaboration actives de tous les États, des organisations internationales et régionales et de la société civile, selon qu'il convient, pour contrer, affaiblir, isoler et neutraliser la menace terroriste, conformément à la Stratégie antiterroriste mondiale des Nations Unies.

Le Conseil réaffirme que les États Membres doivent s'assurer que toutes les mesures qu'ils prennent pour combattre le terrorisme sont conformes à la Charte et à l'ensemble des obligations que leur impose le droit international, en particulier le droit international des droits de l'homme, le droit international des réfugiés et le droit international humanitaire.

Le Conseil réaffirme l'obligation faite aux États Membres de s'abstenir d'apporter toute forme d'appui, actif ou passif, à des entités ou personnes participant ou associées à des actes de terrorisme, notamment en réprimant le recrutement de membres de groupes terroristes, conformément au droit international, et en mettant fin à l'approvisionnement en armes des terroristes.

Le Conseil souligne qu'il importe de donner rapidement effet à ses résolutions concernant la lutte contre le terrorisme, et rappelle à ce propos ses résolutions 1373 (2001), 1624 (2005) et 2178 (2014), notamment.

Conformément à la responsabilité principale du maintien de la paix et de la sécurité internationales qui lui incombe en vertu de la Charte, le Conseil rappelle que la lutte contre l'extrémisme violent, lequel peut conduire au terrorisme, consiste notamment à prévenir la radicalisation et la mobilisation de personnes et leur recrutement dans des groupes terroristes et à empêcher ces personnes de devenir des combattants terroristes étrangers, est essentielle pour contrer la menace pour la paix et la sécurité internationales que représentent les combattants terroristes étrangers, comme il l'a souligné dans sa résolution 2178 (2014), et, dans ce contexte, prend note du Plan d'action du Secrétaire général pour la prévention de l'extrémisme violent et note également que l'Assemblée générale s'est félicitée de l'initiative prise par le Secrétaire général et a pris note dudit plan d'action, qui sera étudié plus avant durant l'examen de la Stratégie antiterroriste mondiale des Nations Unies en juin 2016, ainsi que dans le cadre d'autres instances pertinentes.



Le Conseil note avec inquiétude que l'État islamique d'Iraq et du Levant (EIIL, également appelé Daech), Al-Qaida et les personnes, groupes, entreprises ou entités qui leur sont associés, construisent un discours fallacieux fondé sur une interprétation erronée et une présentation déformée de la religion pour justifier la violence, qu'ils utilisent pour recruter des partisans et des combattants terroristes étrangers, mobiliser des ressources et obtenir l'appui de sympathisants, en particulier en exploitant les technologies de l'information et des communications, notamment Internet et les médias sociaux.

Le Conseil prend acte de la contribution que les victimes du terrorisme en particulier, entre autres porte-parole légitimes, peuvent apporter à la lutte contre la radicalisation conduisant à la violence, et à la mise au point de puissantes campagnes sur les médias sociaux et activités de contre-propagande visant à faire obstacle au discours terroriste et aux tentatives de recrutement en ligne.

Le Conseil note à ce sujet qu'il est urgent de lutter à l'échelle mondiale contre les activités que l'EIIL (Daech), Al-Qaida et les personnes, groupes, entreprises ou entités qui leur sont associés mènent pour inciter à commettre des actes de terrorisme et pour recruter à cette fin, et estime que la communauté internationale devrait s'appliquer à comprendre exactement comment ces groupes parviennent à pousser d'autres personnes à commettre des actes de terrorisme ou à les recruter à cette fin; à mettre au point les moyens les plus efficaces possibles de combattre la propagande terroriste, les incitations au terrorisme et les recrutements à ces fins, notamment en utilisant Internet, dans le respect du droit international, y compris le droit international des droits de l'homme; à bâtir une campagne de contre-propagande visant à susciter et à amplifier la dénonciation active de l'EIIL (Daech), d'Al-Qaida et des personnes, groupes, entreprises ou entités qui leur sont associés, afin de souligner le caractère fallacieux et incohérent de la propagande terroriste, chaque fois qu'il y a lieu, tout en tenant compte de la nécessité ladite campagne soit adaptée aux contextes nationaux; à sensibiliser le public, y compris par des activités éducatives portant sur le discours antiterroriste; à mettre au point des moyens plus efficaces de coopération entre les pouvoirs publics et les acteurs appropriés de la société civile, les populations locales et les partenaires du secteur privé, selon qu'il convient, pour contrer les efforts de radicalisation et de recrutement de l'EIIL (Daech), d'Al-Qaida et des personnes, groupes, entreprises ou entités qui leur sont associés; à renforcer les mécanismes de coopération internationale; à définir les infrastructures et capacités supplémentaires qui leur seraient utiles; à mobiliser les ressources nécessaires là où il existe des besoins.

Compte tenu de ce qui précède, le Conseil prie le Comité contre le terrorisme de lui présenter le 30 avril 2017 au plus tard, après consultations étroites avec la Direction exécutive du Comité contre le terrorisme et les autres organismes des Nations Unies compétents ainsi que les organisations internationales et régionales, en particulier le Bureau de l'Équipe spéciale de lutte contre le terrorisme, et les États Membres intéressés, une proposition de cadre international complet, assortie de recommandations sur les principes directeurs et bonnes pratiques à suivre pour lutter efficacement, dans le respect du droit international, contre la façon dont l'EIIL (Daech), Al-Qaida et les personnes, groupes, entreprises ou entités qui leur sont associés utilisent leur discours pour encourager et pousser d'autres personnes à commettre des actes de terrorisme ou pour les recruter à cette fin, en menant notamment une campagne de contre-propagande, dans l'esprit des campagnes analogues conduites par l'ONU, ainsi que des options concernant les moyens de

coordonner la mise en œuvre de ce cadre et de mobiliser les ressources nécessaires, soulignant à cet égard le rôle primordial que les États Membres doivent jouer dans la définition des activités et modalités d'exécution relatives à ce cadre et saluant l'action qu'ils continuent de mener pour renforcer la coopération et la coordination interorganisations et créer des partenariats utiles avec le secteur privé, la société civile, les institutions religieuses et culturelles et les établissements d'enseignement en vue de lutter contre le discours des groupes terroristes et l'incitation à commettre des actes de terrorisme.

Заявление Председателя Совета Безопасности

Совет Безопасности подтверждает свою главную ответственность за поддержание международного мира и безопасности в соответствии с Уставом Организации Объединенных Наций.

Совет Безопасности подтверждает также, что терроризм во всех его формах и проявлениях представляет собой одну из самых серьезных угроз международному миру и безопасности и что любые акты терроризма являются преступными и не имеющими оправдания деяниями, независимо от их мотивации, где бы, когда бы и кем бы они ни совершались.

Совет Безопасности вновь заявляет о своем уважении суверенитета, территориальной целостности и политической независимости всех государств в соответствии с Уставом Организации Объединенных Наций.

Совет Безопасности подчеркивает, что терроризм не может и не должен ассоциироваться ни с какой религией, национальностью или цивилизацией, и в этой связи особо отмечает важность поощрения толерантности и межрелигиозного диалога.

Совет Безопасности подчеркивает, что терроризм можно победить лишь путем применения устойчивого и всеобъемлющего подхода, предусматривающего активное участие и сотрудничество всех государств, международных и региональных организаций и соответствующих институтов гражданского общества, с целью блокировать, ослабить, изолировать и обезвредить террористическую угрозу в соответствии с Глобальной контртеррористической стратегией Организации Объединенных Наций.

Совет Безопасности вновь подтверждает, что государства-члены должны обеспечивать, чтобы любые меры, принимаемые в целях борьбы с терроризмом, согласовывались с Уставом Организации Объединенных Наций и со всеми остальными обязательствами по международному праву, в частности по международному праву прав человека, международному беженскому праву и международному гуманитарному праву.

Совет Безопасности вновь напоминает об обязанности государств-членов воздерживаться от предоставления в любой форме активной или пассивной помощи организациям или лицам, замешанным в террористических актах или причастным к ним, в том числе путем пресечения — при соблюдении норм международного права — вербовки новых членов в террористические группы и ликвидации каналов поставок оружия террористам.

Совет Безопасности подчеркивает важность оперативного и эффективного осуществления его резолюций, касающихся борьбы с терроризмом, и напоминает в этой связи, в частности, о его резолюциях 1373 (2001), 1624 (2005) и 2178 (2014).

Совет Безопасности, сообразно с возложенной на него главной ответственностью за поддержание международного мира и безопасности в соответствии с Уставом Организации Объединенных Наций, напоминает далее, что противодействие воинствующему экстремизму, который может служить питательной средой для терроризма, в том числе предотвращение радикализации, вербовки и мобилизации лиц в террористические группы и в



ряды иностранных боевиков-террористов, является одним из существенно важных элементов усилий по противодействию угрозе международному миру и безопасности, создаваемой иностранными боевиками-террористами, как подчеркивается в резолюции 2178 (2014), и в этой связи принимает к сведению План действий Генерального секретаря по предупреждению воинствующего экстремизма и отмечает далее, что Генеральная Ассамблея приветствовала инициативу Генерального секретаря и приняла к сведению этот план, который станет предметом дальнейшего рассмотрения в ходе обзора Глобальной контртеррористической стратегии Организации Объединенных Наций в июне 2016 года, а также на других соответствующих форумах.

Совет Безопасности с обеспокоенностью отмечает, что «Исламское государство Ирака и Леванта» (ИГИЛ, известное также в качестве ДАИШ), «Аль-Каида» и связанные с ними лица, группы, предприятия и организации распространяют содержащие искаженные факты пропагандистские материалы, которые основываются на неверном толковании и представлении в ложном свете религии с целью оправдать насилие и которые используются для вербовки сторонников и иностранных боевиков-террористов, мобилизации ресурсов и получения поддержки от сочувствующих им лиц, в частности за счет использования информационно-коммуникационных технологий, в том числе через Интернет и социальные сети.

Совет Безопасности признает роль, которую жертвы терроризма, в числе прочих законных участников, могут играть в противодействии радикализации и насилию и в организации эффективных кампаний в социальных сетях и контрпропагандистских мероприятий для противодействия террористической пропаганде и попыткам вербовки с помощью Интернета.

Совет Безопасности отмечает далее в этой связи настоятельную необходимость глобального противодействия деятельности ИГИЛ (ДАИШ), «Аль-Каиды» и связанных с ними лиц, групп, предприятий и организаций, направленной на подстрекательство к совершению террористических актов и вербовку лиц для совершения таких актов, и признает, что международное сообщество должно изучить возможность выработки четкого представления о том, каким образом эти группы побуждают других к совершению террористических актов или вербуют их; разработки наиболее эффективных средств для противодействия террористической пропаганде, подстрекательству и вербовке, в том числе через Интернет, соблюдая при этом нормы международного права, включая международное право прав человека; организации контрпропагандистских кампаний для поощрения и поддержки активных разоблачителей ИГИЛ (ДАИШ), «Аль-Каиды» и связанных с ними лиц, групп, предприятий и организаций в целях выявления в соответствующих случаях лжи и противоречий, содержащихся в террористической пропаганде, признавая при этом необходимость того, чтобы такие кампании проводились с учетом национального контекста, в том числе в рамках просвещения для целей ведения контртеррористической пропаганды; определения более эффективных путей создания государственных партнерств с соответствующими представителями гражданского общества и, сообразно обстоятельствам, с местными сообществами и партнерами из частного сектора в целях противодействия деятельности ИГИЛ (ДАИШ),

«Аль-Каиды» и связанных с ними лиц, групп, предприятий и организаций по радикализации и вербовке людей; укрепления механизмов международного сотрудничества; определения любых соответствующих потребностей государств-членов в инфраструктуре и ресурсах; мобилизации требующихся ресурсов для их направления туда, где они необходимы.

Совет Безопасности просит в этой связи Контртеррористический комитет в тесной консультации с ИДКТК и другими соответствующими органами Организации Объединенных Наций и международными и региональными организациями, в частности с секретариатом ЦГОКМ, а также с заинтересованными государствами-членами представить Совету Безопасности к 30 апреля 2017 года предложение в отношении «всеобъемлющей международной рамочной стратегии» с изложением рекомендуемых руководящих принципов и передовой практики для эффективного противодействия в соответствии с нормами международного права усилиям ИГИЛ (ДАИШ), «Аль-Каиды» и связанных с ними лиц, групп, предприятий и организаций по использованию их пропагандистских материалов для поощрения, стимулирования и вербовки других лиц, чтобы они совершали террористические акты, включая организацию контрпропагандистской кампании в соответствии с любыми аналогичными кампаниями, проводимыми Организацией Объединенных Наций, а также представить варианты координации деятельности по осуществлению этой рамочной стратегии и мобилизации необходимых ресурсов, особо отмечая в этой связи главную роль государств-членов в осуществлении мероприятий и договоренностей в соответствии с такой рамочной стратегией и приветствуя непрерывно предпринимаемые ими усилия по укреплению межучрежденческого сотрудничества и координации и налаживанию соответствующих партнерских связей с частным сектором, гражданским обществом, религиозными, учебными и культурными учреждениями в целях противодействия распространению террористическими группами своих пропагандистских материалов и предотвращения подстрекательства к совершению террористических актов.

Declaración de la Presidencia del Consejo de Seguridad

El Consejo de Seguridad reafirma su responsabilidad primordial en el mantenimiento de la paz y la seguridad internacionales, con arreglo a lo establecido en la Carta de las Naciones Unidas.

El Consejo de Seguridad afirma que el terrorismo en todas sus formas y manifestaciones constituye una de las amenazas más graves a la paz y la seguridad internacionales y que los actos de terrorismo son actos criminales e injustificables cualquiera que sea su motivación, cuandoquiera, dondequiera y por quienquiera que sean cometidos.

El Consejo de Seguridad reafirma su respeto por la soberanía, la integridad territorial y la independencia política de todos los Estados, con arreglo a lo establecido en la Carta de las Naciones Unidas.

El Consejo de Seguridad pone de relieve que el terrorismo no puede ni debe asociarse con ninguna religión, nacionalidad o civilización, y, a ese respecto, destaca la importancia de fomentar la tolerancia y el diálogo interreligioso.

El Consejo de Seguridad destaca que solo es posible derrotar al terrorismo con un enfoque sostenido e integral que entrañe la participación y colaboración activas de todos los Estados, las organizaciones internacionales y regionales y la sociedad civil, según proceda, para frenar, debilitar, aislar y neutralizar la amenaza terrorista.

El Consejo de Seguridad reafirma que los Estados Miembros deben cerciorarse de que las medidas que adopten para combatir el terrorismo se ajusten a las disposiciones de la Carta de las Naciones Unidas y a todas las obligaciones que les incumben en virtud del derecho internacional, en particular el derecho internacional de los derechos humanos, el derecho internacional de los refugiados y el derecho internacional humanitario.

El Consejo reitera que los Estados Miembros tienen la obligación de abstenerse de proporcionar cualquier tipo de apoyo, activo o pasivo, a las entidades o personas implicadas en los actos de terrorismo o relacionadas con ellos, incluso reprimiendo el reclutamiento de miembros de grupos terroristas, de conformidad con el derecho internacional, y poniendo fin al abastecimiento de armas a los terroristas.

El Consejo de Seguridad subraya la importancia de la aplicación rápida y efectiva de sus resoluciones relativas a la lucha contra el terrorismo y, a ese respecto, recuerda, entre otras, sus resoluciones 1373 (2001), 1624 (2005) y 2178 (2014).

El Consejo de Seguridad, en cumplimiento de su responsabilidad primordial respecto del mantenimiento de la paz y la seguridad internacionales, con arreglo a lo establecido en la Carta de las Naciones Unidas, recalca que la lucha contra el extremismo violento, que puede desembocar en terrorismo, en particular la prevención de la radicalización, el reclutamiento y la movilización de personas hacia grupos terroristas y su conversión en combatientes terroristas extranjeros, es un elemento esencial para hacer frente a la amenaza a la paz y la seguridad internacionales que representan los combatientes terroristas extranjeros, destacada en la resolución 2178 (2014). A ese respecto, toma nota del Plan de Acción del Secretario General para Prevenir el Extremismo Violento, y observa que la

Asamblea General ha acogido con beneplácito la iniciativa del Secretario General y ha tomado nota de dicho Plan, que será objeto de un examen ulterior durante la revisión de la Estrategia Global de las Naciones Unidas contra el Terrorismo en junio de 2016, así como en otros foros pertinentes.

El Consejo de Seguridad observa con preocupación que el Estado Islámico en el Iraq y el Levante (EIIL, también conocido como Da'esh), Al-Qaida y las personas, grupos, empresas y entidades asociados elaboran argumentos distorsionados que se basan en la interpretación errónea y la tergiversación de la religión para justificar la violencia, y los utilizan para reclutar partidarios y combatientes terroristas extranjeros, movilizar recursos y recabar el apoyo de simpatizantes, en particular mediante la explotación de las tecnologías de la información y las comunicaciones, entre otros a través de Internet y los medios sociales.

El Consejo de Seguridad reconoce el posible papel de las víctimas del terrorismo, en particular y además de otras voces legítimas, para luchar contra la radicalización que conduce a la violencia, y diseñar campañas sólidas en los medios sociales y mensajes de contrapropaganda con miras a refutar los argumentos terroristas y evitar los intentos de reclutamiento en línea.

El Consejo de Seguridad observa además, a este respecto, la necesidad urgente de luchar en todo el mundo contra las actividades del EIIL (Da'esh), Al-Qaida y las personas, grupos, empresas y entidades asociados relativas a la incitación y el reclutamiento para cometer actos terroristas. Reconoce que la comunidad internacional debería intentar saber exactamente cómo motivan esos grupos a otros para cometer actos terroristas o para reclutarlos; desarrollar los medios más eficaces para combatir la propaganda terrorista, la incitación y el reclutamiento, entre otros a través de Internet, de conformidad con el derecho internacional, incluido el derecho internacional de los derechos humanos; diseñar una campaña de contrapropaganda para alentar y dar mayor visibilidad a los oponentes activos del EIIL (Da'esh), Al-Qaida y las personas, grupos, empresas y entidades asociados, para señalar las falacias e incoherencias de los argumentos terroristas, cuando corresponda, reconociendo al mismo tiempo la necesidad de que esa campaña se adapte al contexto nacional; fomentar la conciencia pública, entre otras cosas informando sobre los argumentos antiterroristas; desarrollar formas más eficaces de asociación entre los gobiernos y los agentes de la sociedad civil, las comunidades locales y los asociados en la industria privada, según corresponda, para combatir las actividades de radicalización y reclutamiento del EIIL (Da'esh), Al-Qaida y las personas, grupos, empresas y entidades asociados; fortalecer los mecanismos de cooperación internacional; definir las necesidades adicionales pertinentes de los Estados Miembros en materia de infraestructura y de capacidad; y movilizar los recursos necesarios cuando la situación lo requiera.

El Consejo de Seguridad, en consecuencia, pide al Comité contra el Terrorismo, en estrecha consulta con su Dirección Ejecutiva y otros órganos de las Naciones Unidas y organizaciones internacionales y regionales competentes, en particular la Oficina del Equipo Especial sobre la Ejecución de la Lucha contra el Terrorismo, así como los Estados Miembros interesados, que le presente, a más tardar el 30 de abril de 2017, una propuesta de un marco internacional amplio, con las pautas y las buenas prácticas recomendadas para combatir eficazmente, de conformidad con el derecho internacional, las formas en que el EIIL (Da'esh) Al-

Qaida y las personas, grupos, empresas y entidades asociados utilizan sus argumentos para alentar, motivar y reclutar a terceros para que cometan actos terroristas, entre otros con una campaña de contrapropaganda, similar a otras realizadas por las Naciones Unidas, así como opciones para coordinar la aplicación del marco y la movilización de los recursos necesarios, destacando, a ese respecto, la función primordial de los Estados Miembros con respecto a las actividades y acuerdos compatibles con ese marco y acogiendo con beneplácito sus esfuerzos constantes por mejorar la cooperación y la coordinación entre organismos y forjar alianzas con el sector privado, la sociedad civil, las instituciones religiosas, educativas y culturales con miras a combatir los argumentos de los grupos terroristas y la incitación a cometer actos terroristas.